أفادت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ان توقعاتها لقطاع الشركات الخليجية محايدة لعام 2024، بدعم من إنفاق القطاع العام، لا سيما في مجال البنى التحتية والطاقة، مرجحة تحسن الميزانيات العمومية الخليجية بناء على افتراضاتها بشأن أسعار النفط للعام الحالي.

وقالت الوكالة، في تقرير حديث حول توقعاتها للشركات الخليجية: «من المرجح استمرار الاستثمارات الطويلة الاجل في قطاعي النفط والغاز في العام الحالي، مع انخفاض تكاليف استخراج الخام وخلق تدفقات نقدية قوية لشركات النفط الوطنية في المنطقة».

وأضافت: «سيستفيد القطاع الخاص في دول الخليج من الأنشطة الاقتصادية، التي تقودها المشاريع الحكومية، وسيستمر الضغط الناجم عن ارتفاع تكاليف التمويل حتى نهاية 2024، وستتم ملاحظته غالبا في الجهات الاكثر استدانة».

مبادرات التنمية والاستثمار

توقعت «فيتش» ان تستفيد القطاعات غير النفطية من مبادرات التنمية والاستثمار التي تقودها الحكومات الخليجية، مما يعزز استثمارات البنية التحتية، وينعكس ايجاباً على القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية مثل السياحة والخدمات، لافتة الى ان أكبر اقتصادين خليجيين (السعودية والامارات) سيقودان مسار الاستثمارات في المنطقة خلال العام الحالي.

وأشارت الوكالة الى توقعاتها السابقة لنمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في دول الخليج بنسبة 3.7% في 2024، وهو انخفاض هامشي من 4.2% المقدرة حتى الآن لعام 2023، موضحة ان توزيع الاستثمارات الضخمة يمكن ان يتم تعديله في العام الحالي، بسبب التحولات المحتملة في السياسات المالية لدول المنطقة لتراكم الطلب على المشاريع، ومستويات التدفقات النقدية للقطاعات غير النفطية.

وتابعت «فيتش»: ان هياكل رساميل المقترضين في الخليج المصنفين لدى الوكالة تكيّفت غالبا مع العوائد المحتملة، مما أدى الى زيادة بـ3.5 أضعاف في إصدارات الدخل الثابت في العام الماضي مقارنة بعام 2022.

ارتفاع نشاط الديون

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ارتفاع نشاط أسواق ديون الشركات الخليجية في 2024، اعتمادا على ظروف اقتصادية ومالية معينة، مثل التقلبات وقدرة الوصول الى الأسواق المالية الإقليمية والعالمية،

مذكرة بأن إجمالي استحقاقات السندات والصكوك لفترة 2024 و2026 يبلغ حوالي 30 مليار دولار لمصدري الشركات في الإمارات والسعودية.

مخاطر متواضعة

أكدّت «فيتش» ان مخاطر إعادة التمويل للشركات الخليجية المصنفة لديها تعتبر متواضعة، موضحة ان أغلبية اصدارات ديون شركات المنطقة المصنفة لديها تتمتع بنظرة مستقبلية مستقرة، وانه في 2023 قامت الوكالة بمراجعة العديد من توقعات الشركات الخليجية الى مستقرة أو إيجابية، وذلك على أساس تحسن ملفاتها المالية أو رفع التصنيفات السيادية لدولها.